

٦٣

مادة ١ - في تطبيق أحكام المادة (٤) من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه تحسب الرسوم القضائية والكافالات والغرامات بالنسبة إلى ما يرفع من دعوى أو يتخذ من إجراءات وكذلك في جميع أحوال استحقاقها في الأقليم السوري على أساس ٩ ليرات لكل جنيه .

مادة ٢ – يفرض رسم ثابت قدره ١٥ جنيهاً أو ما يعادلها من الدهاوى التي توفر من ذوى الشأن أمام المحكمة الادارية العليا .

مادة ٣ - تطبق الأحكام المتعلقة بازسوم القضاية في المواد المدنية في كل من أقليبي الجمسيوية بالنسبة لما يرفع من دعوى أو يتخذ من إجراءات فيه ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في لائحة الرسوم المشار إليها أوفى هذا القرار .

ماده ٤ - تلغى المادة (١٥) من لائحة الرسوم المشار إليها

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به في إقليمي الجمهورية اعتباراً من ٢٣ مارس (آذار) ١٩٥٩.

٢٦ مارس سنه ١٤٥٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم . ٥٥ لسنة ١٩٦٩

بيان تعيين مجلس إدارة مؤسسة الكهرباء والنقل بحلب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن تعديل
قانون التأمين في الإقليم السوري وعلى القانون رقم ١٣٥ بتاريخ ١٠/١/١٩٤٥
المتضمن نظام الموظفين الأسمى في الإقليم السوري ؛

۱۰

مادة ١ - ينهى تعيين مجلس إدارة مؤسسة الكهرباء والنقل بحلب
كما ينهى تعيين المهندس السيد عبد الرحمن الحموي المدير العام لهذه المؤسسة
ورئيس مجلس ادارتها، وتحفظ بحق قمة اتفاقية الاشتراكية الاذاعة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٩

تعيين مدير للهيئة العامة للانتاج الزراعي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٩٠٤ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء الهيئة العامة للإنتاج الزراعي ؛

وأعد القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن نظام موظفي الدولة ؛

وعلی القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧

قدر:

مادة ١ — يعين السيد المندوب الزراعي محمد عفيفي حسين البربرى
مديرًا للهيئة العامة للإنتاج الزراعي بمرتب ١٧٠٠ جنيه سنوي يا بصفة شخصية
ولمدة ستين ، على أن يوقف صرف معاشه خلال هذه المدة .

مادة ٢ - على وزير الزراعة تنفيذ هذا القرار اعتباراً من تاريخ حفل توقيعه.

صدر بر ياسة الجمهورية في ١٦ رمضان سنة ١٣٧٨ (٢٥ مارس سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٥٩

بيان الرسوم أمام مجلس الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بإصدار القانون الخاص
بتنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعل لائحة الرسوم المطبقة أمام مجلس الدولة الصادرة في الإقليم المصري
بتاريخ ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ :

قرر :

مادة ١ - ينجز تعيين مجلس إدارة مؤسسة كهرباء دمشق ، كما ينجز تعيين السيد المهندس نقيب الدرداري المدير العام لهذه المؤسسة ورئيس مجلس إدارتها وتصفي حلوقه وفقاً للاحكام القانونية النافذة .

مادة ٢ - يؤلف مجلس إدارة مؤسسة كهرباء دمشق من السادة :

المهندس عبد الرحمن الحوى ، ممثل عن وزارة الأشغال العامة ، رئيسا

حسن حيدر « الخزانة

المهندس محمد أسرع « الشئون البلدية

مديح الدركتشل «

الدكتور ظافر الصواف « الصناعة

مادة ٣ - يعين المهندس عبد الرحمن الحوى رئيس المجلس مديرًا عاماً لمؤسسة كهرباء دمشق ويستمر وضمه خارج المالك وفقاً للأحكام المرسوم رقم ٥٣٥ بتاريخ ١٤/٢/١٩٥٤ - تحت تصرف مؤسسة كهرباء دمشق .

مادة ٤ - يحدد راتب المدير العام السيد عبد الرحمن الحوى بما يعادل ألف وثلاثمائة وخمسين ليرة سورية شهرياً يضاف إليه مبلغ أربعين وخمسين ليرة سورية شهرياً تعويض اختصاص .

مادة ٥ - يحدد التعويض المقطوع عن كل جلسة لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ عشرين ليرة سورية .

مادة ٦ - على وزير الأشغال العامة تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ رمضان سنة ١٢٧٨ (٢٢ مارس سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

مادة ٢ - يؤلف مجلس إدارة مؤسسة الكهرباء والنقل بحسب من السادة :

المهندس نور الدين الرفاعي - ممثل عن وزارة الأشغال العامة رئيسا

عمر لطفي يليخنا - ممثل عن وزارة الخزانة أعضاء

صبري الشربي - ممثل عن وزارة الشئون البلدية والقروية أعضاء

أحمد أبو صالح - ممثل عن وزارة الصناعة أعضاء

مادة ٣ - يعين المهندس السيد نور الدين الرفاعي رئيس مجلس الإدارة مديرًا عاماً لمؤسسة الكهرباء والنقل بحسب .

مادة ٤ - يحدد راتب المدير العام السيد نور الدين الرفاعي بتسعةمائة ليرة سورية شهرياً يضاف إليه مبلغ ثلاثةمائة ليرة سورية شهرياً تعويض اختصاص .

مادة ٥ - يحدد التعويض المقطوع عن كل جلسة لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ ٢٠ ليرة سورية .

مادة ٦ - على وزير الأشغال العامة تنفيذ هذا القرار .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ رمضان سنة ١٢٧٨ (٢٢ مارس سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٥٥١ لسنة ١٩٥٩

بشأن تعيين مجلس إدارة مؤسسة كهرباء دمشق

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرار بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن تعديل قانون التأمين في الإقليم السوري .

وحيثما يرى من الضروري تطبيق ما نص عليه القرار رقم ١٣٥ بتاريخ ١٠/١/١٩٤٥ نظام المظفين

١٢٠ : ١٩٥٩ العدد